سوريا: توثيق نهب عدد من المؤسسات الحكومية عقب سقوط النظام في دمشق وريفها

- يجب على السلطات الانتقالية فتح تحقيق شفاف ومستقل بجميع عمليات السرقة والنهب عقب سقوط النظام وإعادة المسروقات إلى ملاك المؤسسات الحكومية وتقديم المتورطين إلى العدالة

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

أيار/مايو 2025

سوريا: توثيق نهب عدد من المؤسسات الحكومية عقب سقوط النظام في دمشق وريفها

يجب على السلطات الانتقالية فتح تحقيق شفاف ومستقل بجميع عمليات السرقة والنهب عقب سقوط النظام وإعادة المسروقات إلى ملاك المؤسسات الحكومية وتقديم المتورطين إلى العدالة

توثّق "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في هذا التقرير الموجز، نهب وسرقة عدد من المؤسسات الحكومية من قبل جهات مسلّحة ومدنيين، منها مصرف سوريا المركزي، و الفرع الخامس للمصرف التجاري و المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحّي والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، وجميعها تقع في العاصمة دمشق، إضافة إلى محطة توليد الكهرباء في القطيفة ومحطة دير الحجر في البحوث العملية الزراعية في ريف دمشق.

فمع اقتراب سقوط الحكومة السورية بدأت عمليات السرقة والنهب في عدد من المحافظات السورية، وتحديداً في محافظتي دمشق وريفها، وخاصة في ليلة 7 كانون الأول/ديسمبر 2024، بعد مغادرة الموظفين المؤسسات الحكومية وتأكدهم بشكل كبير من اقتراب سقوط نظام الأسد. كما حدثت العديد من عمليات السرقة بعد الإعلان الرسمي للسقوط في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 وهروب الرئيس السوري بشار الأسد.

اختلفت طبيعة المسروقات والمواد المنهوبة من تلك المؤسسات بين أموال وأصول، وشهدت مؤسسات أخرى عمليات حرق متعمّدة للوثائق والأوراق الثبوتية. فقد شهد مصرف سوريا المركزي سرقة أموال لم تُحدد قيمتها، وسط تقارير تقول بأنّ اللصوص لم يتمكنوا من سرقة الجزء الأكبر من الأموال من الخزائن الرئيسية، ولم تستطع "سوريون" التحقق من حجم الأموال المسروقة من مصدر مستقل.

من الجدير بالذكر، أن حوادث السرقة والنهب للمؤسسات الحكومية السورية لم تقتصر على دمشق وريفها، بل شهدت العديد من المحافظات السورية حوادث مشابهة وبمستويات مختلفة، دون معرفة الجهات التي تقف وراء ذلك والغايات الرئيسية من عمليات النهب تلك.

يستند التقرير إلى مقابلاتٍ، أجراها الباحثون/ات في "سوريون" مع ستة موظفين سابقين كانوا قد شهدوا على عمليات السرقة والنهب وحرق الملفات، وأجريت المقابلات الستة وجهاً لوجه مع الشهود، واطلع كل المصادر على طرق استخدام المعلومات التي شاركوها، ومن ضمنها نشر هذا التقرير، خلال أخذ موافقاتهم المستنيرة، فطلبوا عدم الكشف عن هوياتهم أو أي تفاصيل قد تدل عليها. وارتأت "سوريون" نشر المعلومات عن المؤسسات المذكورة في التقرير بعد توافر شهادات مباشرة وأدلّة إضافية، مثل الصور والفيديوهات التي تثبت عمليات التخريب والسرقة بشكل قطعي.

1. سرقة أموال من مصرف سوريا المركزي:

في ساعات الصباح الباكر من يوم **8** كانون الأول/ديسمبر 2024، تعرض "مصرف سوريا المركزي" لعملية سرقة من قبل مجموعات مسلّحة "مجهولة" خلال فترة الفوضى التي أعقبت انهيار الحكومة السورية المباشر، وقام اللصوص بكسر الأقفال وتعطيل أجهزة الإنذار، ما يوحي بأنّ اللصوص كانوا على دراية جيدة بحجم وطريقة حماية أموال المصرف المركزي. وفي هذا الصدد، قال "ماجد"، وهو أحد الموظفين في المصرف في شهادته بداية شهر كانون الثاني/يناير 2025 لـ"سوريون" ما يلي:

> **"استغل اللصوص المسلّحين غياب الأمن وتوقف عمل جيش الحكومة السورية السابق، فهاجموا المصرف في الساعة السابعة صباحاً، حيث تمكنوا من تكسير الأقفال وتعطيل أجهزة الإنذار بعد ما يقرب من ثلاث ساعات، مما سمح لهم بسرقة الأموال من الخزائن الصغيرة وتحميلها في سيارات كانت تقف أمام المصرف من الداخل."**

ووفق "ماجد"، فإنّ عمليات السرقة استمرت من صباح ذلك اليوم حتى الساعة 4 عصراً، تزامناً مع انتشار أخبار السرقة في العاصمة دمشق، قبل أنّ يتمكن عناصر من قوات "ردع العدوان" (إدارة العمليات العسكرية) الوصول إلى المصرف وتأمين الأموال المتبقية والسيطرة على الوضع، وتابع ماجد إفادته لـ"سوريون" بالآتي:

> **"تدخل العناصر الذين واضح من لهجتهم أنهم من مدينة دوما في الغوطة الشرقية بريف دمشق حيث تعتبر مميزة عن غيرها وألقوا القبض على بعض لصوص الأموال وسبائك الذهب المسروقة من الخزائن الصغيرة بفضل تعاون الأهالي بينما لم يستطيعوا إلقاء القبض على جميع لصوص الأثاث ممن سرقوا كراسي وطاولات مكتبية وحواسيب، وتم استعادة بعض الأموال المسروقة بعد إلقاء القبض على السارقين لكن بعض الأثاث لم يتم إعادتها."**

وأكد حاكم مصرف سوريا المركزي، محمد عصام هزيمة في تصريحات لاحقة، **"أن المصرف تعرض لعمليات نهب، وتم استرجاع بعض الأموال بعد تدخل قوات المعارضة المسلحة. وأشار إلى أن عملية السطو كانت مخططًا لها، وأن المصرف مستقر حالياً وفي عهدة مقاتلي العمليات العسكرية".**

كما كشفت مصادر من العاصمة السورية دمشق عن "إعادة جلّ الأموال التي حاول مسؤولون في الحكومة السورية السابقة سرقتها حيث نقلوا الأموال والمسروقات عبر سيارات مغلقة، قبل أن يشاهدهم حراس المصرف ويبلغوا إدارة العمليات العسكرية التي أعادت المسروقات إلى المصرف" دون تحديد المصادر أرقام واضحة للمسروقات.

وفي ذات السياق وبتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2024 قال رئيس غرفة تجارة دمشق باسل الحموي لوكالة "رويترز"، **"إن السلطات أكّدت له أن اللصوص سرقوا بعض النقود من مبنى المصرف المركزي، لكن أيديهم لم تصل إلى الخزائن الرئيسية، ولا يوجد أي تعد على البنك المركزي والأموال الموجودة في البنك المركزي تم تسليمها للحكومة الجديدة".**

2. نهب الفرع الخامس بالمصرف التجاري في دمشق:

لم تطال عمليات السرقة التي مارسها مسلحون لم تستطع "سوريون" تحديد هويتهم، مصرف سوريا المركزي في العاصمة دمشق فقط، بل قام مسلحون في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، بسرقات شملت مستندات مالية وحواسيب وأثاث من الفرع الخامس بالمصرف التجاري بدمشق.

وقبل ليلة من سقوط الحكومة السورية شعر موظفو مصرف التجاري السوري في فرع الخامس بدمشق، ومن بينهم "عامر" بوجود مؤشرات على اقتراب قوات "ردع العدوان" من المدينة نتيجة لذلك، قرروا إخلاء المصرف قبل وصولهم، وتابع حديثه لـ"سوريون" عن المؤشرات التي لاحظوها بالتالي:

> **"شعرنا في ساعات النهار، وقبل ليلة من سيطرة قوات "ردع العدوان" على دمشق باقترابهم من دمشق وأنهم سيسطروا خلال الساعات القليلة المقبلة وذلك عبر أقارب موظفين في المصرف التجاري والذين أكدوا أن جيش النظام السوري الساقط يرمي أسلحته ويترك الآليات خلفه وبقي عدد قليل منهم يقاوم عسكرياً ضد قوات "ردع العدوان"، إضافة إلى وصولنا معلومات بتوجه عناصر الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري نحو الساحل السوري."**

بعد انتشار المعلومات بين الموظفين غادر أبناء مدينتي اللاذقية وطرطوس نحو مدنهم وفق "عامر" أما عن هجوم المسلحين على المصرف قال لـ"سوريون" إنه في اليوم التالي:

> **"هاجم مسلحون مجهولين الهوية المصرف، حيث سرقوا بعض السندات المالية والحواسيب التي تحتوي على برامج خاصة بالمصرف مثل منصات القروض والرواتب، ولكن لحسن الحظ لم يتمكن اللصوص من سرقة الكثير من الأموال حيث تم نقلها إلى الخزينة العامة قبل يوم من الهجوم."**

وأضاف "عامر" أن المسروقات طالت أيضاً: **"سرقة بعض الأثاث والأوراق الخاصة بالموظفين كما تعرض المكان للتخريب والتكسير في حوالي الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأحد كانون الأول/ديسمبر 2024."** وختم المصدر شهادته بالقول:

> **وصل الثوار إلى المصرف، وقاموا بتحصين وتوفير الحماية له مع وعود بإعادة المسروقات وتأمين المصرف من السرقات المستقبلية ولكن لا أعلم إن تمت إعادة المسروقات ويُعتقد أن القوات الأمنية كانوا من مقاتلي "جيش الإسلام" وهم من أبناء مدينة دوما وهذا ما عرفته من الشعارات على سياراتهم."**

3. سرقة مؤسسة الكهرباء في القطيفة بريف دمشق:

تزامناً مع عمليات النهب والسرقة في العاصمة دمشق، قامت مجموعة، يُعتقد بانتمائهم إلى ميليشيات "الدفاع الوطني" السابقين المقيمين في مساكن القطيفة بالاستيلاء على مؤسسة الكهرباء بالقطيفة لسرقة محتوياتها وأموال فواتير الكهرباء في 7 كانون الأول/ديسمبر 2024، وفق ما رصد باحثي "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، وفي سياق ذلك تواصل الباحث مع موظف "خير" العامل بالمؤسسة حول تفاصيل عملية السرقة، حيث أخبر المصدر "سوريون" ما يلي:

> **"تسلل المسلحين الذين يحملون سلاح كلاشينكوف وكان عددهم تقريباً 25 عنصر إلى المقر بعد قطع الكهرباء، واقتحموا المبنى بالقوة، مستولين على المعدات والأموال وأثناء ذلك دخل موظف يدعى "محمود" مصادفة ولم يكن لديه أدنى فكرة عما يجري وعند رؤيتهم حاول إقناعهم بخطورة أفعالهم على المجتمع، لكنهم احتجزوه وضربوه بعنف."**

وأضاف الموظف "خير" المنحدر من مدينة القطيفة لـ"سوريون" التالي:

> **"أسفرت الحادثة عن سرقة 25 جهاز لابتوب تابعين للموظفين الموجودين في غرفة السجلات مربوطة بشبكة الإنترنت و12 كرسياً، إضافة إلى حرق 5 غرف بالكامل. بعد مغادرتهم تم إنقاذ محمود ونقله للطبيب، حيث تبين إصابته بكسور ورضوض شديدة، وأعلم هذه التفاصيل وعدد الأضرار كونني كنت من الموظفين المكلفين من الحكومة الجديدة بتقييم الأضرار، كما أخذت إفادتي بعد أيام من الحادثة."**

4. نهب شركة المياه بدمشق:

وعلى خلاف "الانضباط النسبي" الحاصل في مدن حلب وحماه وحمص، كانت العاصمة السورية دمشق تعيش حالة من الفوضى الكبيرة بعد ترك عناصر الحكومة السورية أماكنهم على الحواجز الأمنية ما أدى إلى انتشار الأسلحة في الشوارع، كما شهدت المؤسسات والدوائر الحكومية أعمال سرقة وتخريب طالت مؤسسات أخرى منها القصر العدلي ودائرة الهجرة والجوازات، إلى جانب سرقة عدد من محالّ بيع الأدوات الكهربائية وبعض المصانع والمشاغل الصغيرة.

وفي ظل الفوضى المنتشرة وعمليات النهب، تم سرقة "شركة المياه" في العاصمة دمشق، بحسب الموظف "محمود" الذي يعمل منذ 15 عاماً في شركة المياه السورية وكان شاهداً على الحادثة آنذاك، حيث أخبر "سوريون" بأنّه سمع دوي انفجار قوي تلاه صراخ في الشوارع، ثم رأى مجموعة مسلحين تقتحم مبنى الشركة، حيث قال لـ"سوريون" في شهادته ما يلي:

> **"عندما وصلت وجدت اللصوص قد كسروا الأبواب وبدأوا في نهب المحتويات حيث كان يوجد وثائق مهمة ومواد أساسية ومعدات تكنولوجية وتمت سرقة 44 لابتوباً و 25 مضخة، و 50 أنبوب مياه، وتحميلها في السيارات، فقررت التدخل واجتمعت مع بعض الموظفين وحاولنا حماية الممتلكات بإغلاق الأبواب وإبعاد اللصوص عن الوثائق المهمة."**

وأشار "محمود" إلى أن الأضرار المذكورة علم بها من قبل الموظفين الذين كانوا يتداولونها وكما وصول قوات "ردع العدوان" لاحقاً، وتابع شهادته بالقول:

> **"ساندتهم في مواجهة اللصوص حيث تم القبض على بعضهم بينما فر آخرون بالمسروقات وغادرت سيارات محملة بالأغراض مع بقاء تساؤلات حول هوية المسلحين المقبوض عليهم وكان من الواضح من لهجتهم أنهم من الجنوب السوري."**

ونتيجة للفوضى الأمنية الحاصلة أعلنت "إدارة العمليات العسكرية" فرض حظر تجول في العاصمة السورية دمشق، يبدأ من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة الخامسة فجراً، كما أصدرت إدارة العمليات العسكرية توجيهات صارمة تمنع فيها الاقتراب من المؤسسات العامة أو إطلاق النار في الهواء لضمان سلامة الممتلكات والمواطنين.

ومع دخول فصائل المعارضة إلى دمشق، دعا الرئيس السوري في الحكومة الانتقالية أحمد الشرع الفصائل إلى حماية الممتلكات العامة وحفظها كونها ملكاً للشعب السوري، وفق حديثه.

5. سرقة وحرق ملفات وزارة الزراعة في دمشق:

في الأسبوع الأخير، أي قبل سقوط حكومة الأسد، تمّ اتخاذ "تدابير وقائية" في وزارة الزراعة؛ كإغلاق المنافذ والأبواب تحسباً لأي هجوم، وذلك بحسب أحد الموظفين الذين تحدثت إليهم "سوريون"، والذي أضاف في شهادته بأنّه وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2024، تمّ الهجوم إلى مبنى الوزارة لسرقة معدات المؤسسة وشرح الموظف "جمال" لـ"سوريون" تفاصيل الحادثة بالقول:

> **"استغل خمسة شباب من جيران الوزارة حيث كنت أراهم بشكل مستمر أمام موقف الباصات المقابل للوزارة الفوضى لاقتحام المبنى وقاموا بسرقة حوالي 200 حاسوب بين لابتوب وحاسوب مكتبي وكراسي الموظفين، وحطموا الزجاج والطاولات وحرقوا ملفات ورقية تتعلق بالعاملين."**

وأشار المصدر الذي يعمل في وزارة الزراعة منذ عشر سنوات بأنّ الأعمال التي حدثت، يبدو أنّها كانت بداعي السرقة والنهب حيث استكمل لـ"سوريون" شهادته بالقول:

> **"كانت الخسائر كبيرة، إذ فقدت الوزارة أرشيفاً ضخماً بسبب سرقة الحواسيب وإحراق أوراق ثمينة بالمعلومات التي تحتويها ما يمثل تحدياً كبيراً لإعادة بناء سوريا لاحقاً حيث سنبدأ من الصفر، والأوراق التي حرقت لم تكن تحتوي على معلومات أمنية أو خطيرة بل كانت فقط خاصة دواعي التخريب."**

6. نهب محطة دير الحجر بالبحوث العلمية الزراعية بريف دمشق:

أيضاً وفي صباح 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، تعرضت "محطة دير الحجر" في منطقة البحوث العلمية الزراعية إلى سرقات لم تقتصر على الأصول من حواسيب وأثاث، بل شملت المواشي، حيث استغل مجموعة من "البدو المسلّحين الفوضى الأمنية، بحسب أحد العاملين في المحطة منذ عشرة أعوام، والذي أشار ضمن حديثه لـ"سوريون" إلى تفاصيل السرقة بالآتي:

> **"أطلقوا البدو بعد هجومهم الرصاص عشوائياً قبل تقييد الموظفين وقاموا بتخريب الأوراق والملفات وسرقة 200 رأس من الأبقار بينها أبقار حامل لم يتمكنوا من إخراجها، بالإضافة إلى 150 رأساً من الأغنام والماعز لكنهم لم يستطيعوا سرقة الإبل بسبب مقاومتها، بينما قُتل عجل واحد عند بوابة المحطة."**

وتابع "حسن" حديثه:

> **"في غضون ساعات قليلة، أُخليت الحظائر تمامًا، وتم سرقة ما يقارب 350 رأساً من المواشي، ولم تُستعد المسروقات لاحقاً على الرغم من معروفة اللصوص وذلك بحجة بيعها لتجار مجهولين."**

7. ملحقات:

صورة رقم (1) - خارطة توضح المؤسسات التي وثقت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" عمليات السرقة والنهب التي وقعت فيها بمحافظة دمشق.

مصرف سوريا المركزي

الفرع الخامس بالمصرف التجاري

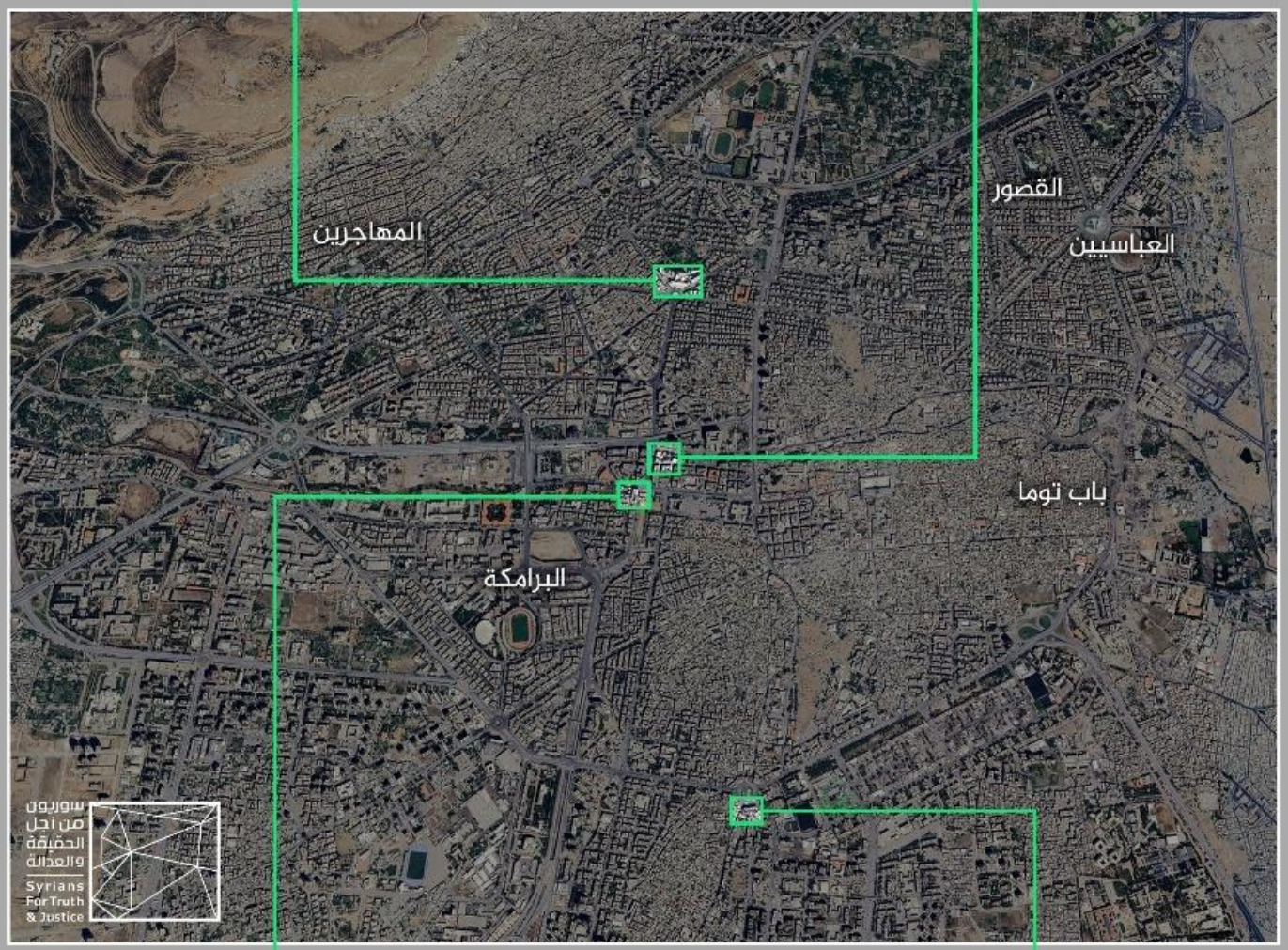

الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية

المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي

محطة تحويل الكهرباء في القطيفة

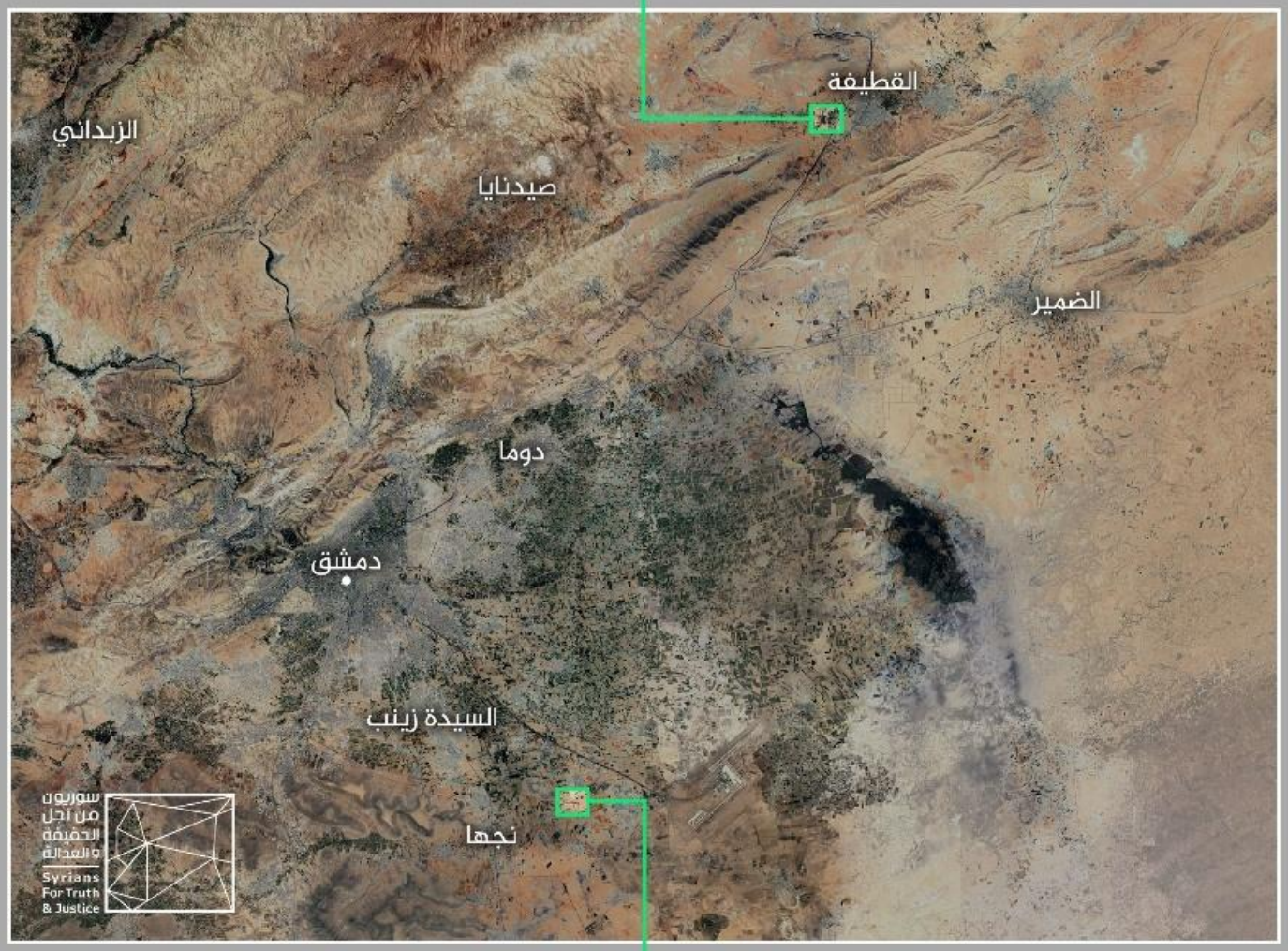

محطة دير الحجر بالبحوث العلمية الزراعية

الصورة في الصفحة السابقة - صورة رقم (2) - خارطة توضح المؤسسات التي وثقت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" عمليات السرقة والنهب التي وقعت فيها بمحافظة ريف دمشق.

صورة رقم (1) خاصة بـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثق جانباً من عمليات سرقة وتكسير مبنى مصرف سوريا المركزي.

صورة رقم (2) خاصة بـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثق جانباً من عمليات سرقة وتكسير مبنى مصرف سوريا المركزي.

صورة رقم (3) خاصة بـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثق جانباً من عمليات سرقة وتكسير مبنى مصرف سوريا المركزي.

صورة رقم (4) خاصة بـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثق جانباً من عمليات سرقة وتكسير الفرع "الخامس" بالمصرف التجاري.

صورة رقم (5) خاصة بـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثق جانباً من عمليات سرقة محطة توليد الكهرباء في مدينة القطيفة.

صورة رقم (6) خاصة بـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثق جانباً من عمليات سرقة وتكسير المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي.

صورة رقم (7) خاصة بـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثق جانباً من عمليات سرقة وتكسير المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي.

صورة رقم (8) خاصة بـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثق جانباً من عمليات سرقة وتكسير المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي.

صورة رقم (9) خاصة بـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثق جانباً من عمليات سرقة وتكسير الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية.

صورة رقم (10) خاصة بـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثق جانباً من عمليات سرقة وتكسير الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية.

صورة رقم (11) خاصة بـ"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثق جانباً من عمليات سرقة محطة دير الحجر بالبحوث العلمية الزراعية.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.